شح الإمدادات الأميركية يدفع خام برنت تجاه 73 دولاراً للبرميل

ترجيحات بخفض «أوبك» توقعاتها «المتفائلة» للطلب

قال مصدران من «أوبك بلس» لـ«رويترز» إنه من المرجح أن تعدل «أوبك» بالخفض توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2022 يوم الاثنين، إذ يلقي انتشار السلالة «دلتا» من «كوفيد – 19» بظلال من الشك على سرعة تعافي استهلاك الوقود.

وفي الأول من سبتمبر، قالت مصادر منفصلة إن منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاءها، وهو تحالف معروف بـ«أوبك بلس»، زادت من توقعاتها لنمو الطلب على الخام في 2022 إلى 4.2 مليون برميل يومياً ارتفاعاً من 3.28 مليون برميل يومياً.

وأشار المصدران في «أوبك بلس» إلى أن هذا الرقم رآه البعض في المنظمة متفائلاً، مما قد يرجح التعديل بالخفض. ومن المقرر أن تعلن «أوبك» توقعاتها ث المتعلقة بالإمداد والطلب في تقرير يوم الاثنين. وقال أحد المصدرين، طالباً عدم ذكر اسمه، إن «(أوبك) ربما تعدل الرقم مجدداً في تقرير الشهر المقبل».

وتراقب الحكومات والشركات والمتعاملون عن كثب سرعة تعافي الطلب على النفط بعد تهاويه في 2020، ويمكن لبطء التعافي أن يضغط على الأسعار ويدعم الرأي القائل بأن الجائحة قد تؤثر على أنماط الاستهلاك لمدة أطول أو بشكل دائم. ولدى «أوبك» حالياً أعلى التوقعات لنمو الطلب بين ثلاث جهات أساسية تُصدر مثل تلك التوقعات هي: «أوبك»، وإدارة معلومات الطاقة الأميركية، ووكالة الطاقة الدولية. وتصدر الأخيرة تقريرها الشهري ث يوم الثلاثاء.

وتوقعت «أوبك» في 2021 ارتفاع الطلب على النفط 5.95 مليون برميل يومياً، بما فاق توقعات الوكالة الدولية التي تنبأت بأن يكون 5.3 مليون برميل يومياً، وإدارة الطاقة التي اقتصر توقعها على 5 ملايين برميل يومياً.

ولتتحقق توقعات «أوبك» لنمو الطلب على النفط لعام 2021 يجب أن يصل الطلب في المتوسط في الربع الرابع من العام إلى 99.82 مليون برميل يومياً، وهو ما يزيد بمليون برميل يومياً تقريباً على توقعات الوكالة الدولية للطاقة في تلك الفترة.

وفي الأسواق، ارتفع النفط بقوة صوب 73 دولاراً للبرميل أمس، مدعوماً بتزايد المؤشرات على شح الإمدادات في الولايات المتحدة نتيجة الإعصار «أيدا»، كما عززت آمال التجارة بين الولايات المتحدة والصين الإقبال على الأصول مرتفعة المخاطرة.

ولا يزال نحو ثلاثة أرباع إنتاج النفط البحري في منطقة الخليج الأميركي، أو نحو 1.4 مليون برميل يومياً، متوقفاً منذ أواخر أغسطس (آب) الماضي. وأظهرت أرقام هذا الأسبوع انخفاض مخزونات الخام الأميركية إلى أدنى مستوى منذ سبتمبر 2019. وقال ستيفن برينوك من «بي في إم» للسمسرة في النفط: «مع تأخر استئناف إنتاج الخام البحري، تشير الاحتمالات إلى أن تأثير (أيدا) سيظل قائماً في الأسابيع المقبلة».

وارتفع خام برنت 1.20 دولار بما يعادل 1.7بالمئة إلى 72.65 دولار بحلول الساعة 08:25 بتوقيت غرينتش. وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 69.19 دولار بارتفاع 1.05 دولار أو 1.5بالمئة. وحصلت أسواق النفط والأسهم أيضاً على دفعة من أنباء مكالمة هاتفية بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الصيني شي جينبينغ. وقال محللون إن المكالمة عززت الآمال في علاقات أكثر دفئاً والمزيد من التجارة العالمية.

وخام برنت في طريقه لإنهاء الأسبوع بمكاسب طفيفة، وقد صعد نحو 40بالمئة هذا العام، مدفوعاً بتخفيضات الإمدادات التي تتبناها منظمة البلدان المصدّرة للبترول وتعافي الطلب بعض الشيء من تأثير الجائحة.

«الإسلامية لتنمية القطاع الخاص» تستهدف تمويل «نيوم» و«البحر الأحمر»

أيمن سجيني

كشف أيمن سجيني، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي، أن المؤسسة تبحث تقديم تمويل وتسهيلات ائتمانية بينها صكوك لمشاريع سعودية كبرى مثل «نيوم» و«البحر الأحمر» وغيرهما خلال الفترة المقبلة.

وأوضح سجيني، في حوار مع «الشرق الأوسط»، أن الحكومة السعودية هي الداعم الأكبر للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، كما أنها دولة المقر، مبيناً أن المؤسسة أنشأت، بالشراكة مع صندوق الاستثمارات العامة، شركة «بداية» للتمويل العقاري التي تعد من كبرى شركات التمويل العقاري المملوكة للقطاع الخاص في المملكة.

وبيّن الرئيس التنفيذي أن اعتمادات المؤسسة ارتفعت إلى 3.6 مليون دولار أميركي خلال عام 2020، بزيادة 147.5 في المائة على عام 2019، لافتاً إلى أنها دعمت وحافظت على أكثر من 41 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في الدول الأعضاء خلال جائحة كورونا.

يؤكد الدكتور أيمن سجيني أن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص استجابت للأزمة من خلال تطوير وتنفيذ خطة عمل «كوفيد – 19» للفترة 2023 – 2021، والتركيز بشكل رئيس على زيادة فاعليتها الإنمائية، مشيراً إلى تعامل المؤسسة مع شبكة بنوك تتألف من 119 بنكاً في الدول الأعضاء، حيث تعطي هذه البنوك خطاً تمويلياً يتم من خلاله تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف: «حتى في فترة جائحة كورونا بقينا على هذا الوضع وإكمال التمويل لهذه الشركات، ونركز على مساعدتها في حال احتاجت إلى زيادة في التمويل... في الوقت ذاته، كنا مهتمين بتقديم صكوك في هذه الفترة، حيث أصدرنا وساعدنا دولاً في إصدار صكوك، حجمها نحو 2 مليار دولار».

ولفت سجيني إلى أن الخط التمويلي الذي تقدمه المؤسسة لهذه البنوك يتجاوز 1.5 مليار دولار، لكن طريقة التمويل وإدخال هذه المبالغ في البنوك تتضاعف من ثلاثة إلى أربعة أضعاف أحياناً، على حد تعبيره.

«المركزي» النيجيري يحقق في تلاعبات بالصرف الأجنبي

ذكر البنك المركزي النيجيري أنه يحقق في معاملات تتعلق بالصرف الأجنبي من جانب بنوك تعمل في البلاد.

وقال البنك المركزي النيجيري في بيان صدر ، إنه في أعقاب «اث الأخيرة في السوق»، يود البنك المركزي تذكير البنوك بالكف عن جميع وأي شكل من أشكال الممارسات الخاطئة في معاملات تتعلق بالصرف الأجنبي.

وأضاف البنك المركزي أن أي بنوك «يتبين تورطها في التحقيقات الجارية، ربما يتم وقف تراخيص التشغيل الخاصة بها بالنسبة للصرف الأجنبي، لمدة عام على الأقل».

وعلى صعيد آخر، أعلن فرع نيجيريا لشركة النفط الهولندية البريطانية العملاقة رويال داتش شل ، رفع حالة القوة القاهرة التي كانت مفروضة على صادراتها من ميناء فوركادوز النيجيري، لتنهي القيود التي كانت مفروضة على التصدير من هذا الميناء.

وأشارت وكالة بلومبرغ إلى أنه تم رفع هذا الإجراء اعتبارا من الساعة الواحدة من ظهر يوم الخميس بحسب ما ذكره ميناء فوركادوز النفطي في بيان. وجاء القرار الأخير ذلك عقب الانتهاء من أعمال الإصلاح حول عوامة التحميل.

يذكر أن حالة القوة القاهرة هي بند يسمح للشركات بعدم تنفيذ التزاماتها التعاقدية إذا حدث شيء خارج عن سيطرتها.

يذكر أن فوركادوز يعتبر أكبر ميناء لتصدير النفط في نيجيريا. وأدى إعلان حالة القوة القاهرة فيه إلى انهيار صادرات النفط للبلاد خلال الشهر الماضي.

وبلغ متوسط الصادرات النيجيرية من الميناء خلال الشهر الماضي 32 ألف برميل يوميا، بانخفاض يزيد على 200 ألف برميل يوميا مقارنة بجداول التحميل المقررة للفترة من يناير إلى يوليو الماضيين، وفقا للبيانات التي جمعتها بلومبرغ.

الصين: 176 مليار دولار مدفوعات غير نقدية خلال الربع الثاني

أعلن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) إن عمليات الدفع غير النقدي التي تعاملت معها البنوك الصينية خلال الربع الثاني من العام الجاري، حافظت على زيادة ثابتة، بينما واصلت عمليات الدفع عبر الهواتف الجوالة المحافظة على زخم النمو. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، عن البنك أن إجمالي المدفوعات غير النقدية، بما في ذلك البطاقات المصرفية، ومركبات الدفع عبر الإنترنت، والأوراق التجارية، وتحويلات الائتمان وغيرها من التسويات النقدية، بلغ 1080.82 تريليون يوان (167.05 تريليون دولار)، بزيادة نسبتها 6.25 في المائة على أساس سنوي.

ومن هذا الإجمالي؛ حافظت المدفوعات عبر الهواتف الجوالة على اتجاه النمو حيث سجلت 117.13 تريليون يوان، بزيادة نسبتها 10.32 في المائة على أساس سنوي. وبلغ حجم معاملات البطاقات المصرفية 240.25 تريليون يوان في الربع الثاني من العام الجاري، بزيادة سنوية نسبتها 9.66 في المائة. وحتى نهاية شهر يونيو الماضي، يوجد في الصين 13.12 مليار حساب مصرفي، بزيادة 2.05 في المائة مقارنة بالربع الأول. على صعيد آخر، أجرى الشريك المؤسس لشركة «شياومي» الصينية ورئيسها التنفيذي لي جون، محادثات مع مسؤولين في إقليم «جيلين» شمال شرقي الصين حول التعاون في قطاع تكنولوجيا السيارات.

وقال تقرير تم نشره على الموقع الإلكتروني للحكومة الإقليمية، إن الجانبين تعهدا بتعزيز العلاقات بين شركة «شياومي» وشركات سيارات في الإقليم وبناء الصناعة من خلال دمج الإنتاج والابتكار التكنولوجي. كما التقى لي أيضا مع مسؤولين من مجموعة «تشاينا إف إيه دبليو» الحكومية في إقليم جيلين.

يذكر أنه خلال زيارة إلى مجموعة «تشاينا إف إيه دبليو» في يوليو العام الماضي، ذكر الرئيس الصيني، شي جين بينج أن الصين يتعين أن تطور التكنولوجيا الأساسية وتدعم العلامات التجارية الوطنية للسيارات، حيث تحاول البلاد إنعاش اقتصادها، في أعقاب تفش لجائحة فيروس كورونا.

دبي: «إكسبو 2020» يسمح بدخول الزوار دون تلقي اللقاحات والفحوص

أفاد منظمو معرض «إكسبو 2020» الدولي في دبي بأن الزوار لن يكونوا ملزمين بتقديم شهادات تلقيح ضد «كوفيد – 19» أو الخضوع لفحص لدخول إحدى كبرى الفعاليات في العالم منذ بدء الجائحة، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية.

وقال متحدث باسم معرض «إكسبو» لوكالة «بلومبرغ» للأنباء، إن المعرض من المتوقع أن يجذب 25 مليون زيارة على مدار ستة أشهر، إلا أنه سيتطلب في المقام الأول التزام الزوار بوضع الكمامات ومراعاة قواعد التباعد الاجتماعي.

وأضاف: «بينما يتم التشجيع على الحصول على التطعيم، فإن زوار (إكسبو) غير مطالبين حالياً بتقديم دليل على تلقي التطعيم أو نتيجة سلبية لتفاعل البوليميراز المتسلسل (بي سي آر)». وتابع: «رغم ذلك، سنواصل متابعة هذه التدابير وتعديلها حسب الضرورة في ظل تطور الوضع».

المكسيك: خطة سداد الديون ستستغرق بعض الوقت

قال وزير المالية المكسيكي، روغيليو راميريز دي لا أو، إن خطة المكسيك لسحب 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، لسداد الدين العام، ستستغرق بعض الوقت قبل إمكانية تنفيذ ذلك.

وذكرت وكالة بلومبرغ أن راميريز قال في مقابلة عبر الهاتف إن ذلك «ليس على وشك الحدوث... إنه أمر يتطلب العمل عليه بتفاصيل أكبر بكثير مما يمكننا القول إننا قمنا به حتى الآن».

وفي أول مقابلة للوزير منذ التصديق على توليه حقيبة وزارة المالية من قبل الكونغرس المكسيكي الشهر الماضي، قال راميريز إن وزارته لم تتقدم بأي طلب رسمي للبنك المركزي من أجل هذه الأموال، ولم تستهدف بعد إصدار ديون للسداد. وقال الوزير إن الحكومة تخوض مشاورات غير رسمية مع بانكسيكو (البنك المركزي المكسيكي)، بعد أن خلصت إلى أن التخلي عن ضخ أموال من صندوق النقد كاحتياطيات دولية من المرجح ألا يكون الاستغلال الأمثل للسيولة النقدية الإضافية. وكان الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور تعهد قبل أسابيع بسداد الديون مع أحدث إصدار لما يطلق عليه بحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، وهي حقوق مخصصة للدول الأعضاء استنادا لحصتها في الصندوق الذي يتخذ من واشنطن مقراله.

وكان الصندوق وافق مطلع أغسطس الماضي على أكبر عملية لضخ الموارد في تاريخه، بقيمة 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، بهدف مساعدة الدول على التعامل مع الديون المتزايدة وتداعيات جائحة فيروس كورونا.

وبالتزامن، أظهرت بيانات اقتصادية يوم الخميس تباطؤ تضخم أسعار المستهلك في المكسيك خلال الشهر الماضي، مقارنة بالشهر السابق، مع بدء تطبيق التسعيرة الحكومية الجديدة لغاز الطهي. وبحسب بيانات الحكومة، بلغ معدل تضخم أسعار المستهلك خلال شهر أغسطس 5.59 في المائة سنويا، مقابل 5.81 في المائة سنويا خلال يوليو الماضي، وهو ما جاء متفقا مع توقعات المحللين الذين استطلعت وكالة بلومبرغ آراءهم. في الوقت نفسه بلغ معدل التضخم الأساسي، الذي يستبعد السلع الأشد تقلبا مثل الطعام والوقود، 4.78 في المائة خلال الشهر الماضي، مقابل 4.66 في المائة خلال الشهر السابق عليه. كما تراجع معدل التضخم الشهري في المكسيك خلال أغسطس الماضي إلى 0.19 في المائة، مقابل 0.59 في المائة خلال يوليو الماضي. وبلغ معدل التضخم الأساسي الشهري 0.43 في المائة مقابل 0.48 في المائة، في حين كان المحللون يتوقعون وصول المعدل إلى 0.42 في المائة خلال الشهر الماضي.

«المركزي» الأوروبي يفتح الباب العالمي لتقليص المساعدات

قال البنك المركزي الأوروبي، إنه سيخفض بشكل طفيف مشترياته الطارئة من السندات خلال ربع السنة المقبل، في خطوة رمزية نحو تقليص المساعدة الاقتصادية الطارئة التي دعمت التكتل خلال الجائحة، وكأول بنك مركزي كبير يبدأ في اتخاذ تلك الخطوة حول العالم.

فقد تقرر أن يشتري البنك في الأشهر الثلاثة المقبلة السندات بموجب برنامج الشراء الطارئ المرتبط بالجائحة بقيمة 1.85 تريليون يورو، بوتيرة أقل بعض الشيء من 80 مليار يورو شهرياً اشترى بها في الربعين السابقين.

وقال البنك في بيان: «قرر مجلس الإدارة أنه يمكن الإبقاء على ظروف التمويل المواتية مع وتيرة منخفضة بشكل طفيف من صافي مشتريات الأصول في إطار برنامج الشراء الطارئ المرتبط بالجائحة مقارنة بالربعين الماضيين»... لكنه أضاف أنه سيتسم بمرونة في شراء السندات، وفقاً لظروف السوق، سعياً للحيلولة دون تشديد أوضاع التمويل بما يتعارض مع هدفه للتضخم.

غياب الثقة يهدد المناخ الاستثماري في ألمانيا

شكّت غرفة التجارة والصناعة الألمانية من تدهور المناخ الاستثماري على نحو واضح في ألمانيا. وقال رئيس الغرفة، بيتر أدريان، في تصريحات لصحيفة «راينيشه بوست» الألمانية الصادرة «خفّضت الشركات استثماراتها في المعدات العام الماضي بنسبة تزيد على 13بالمئة»، مضيفاً أن طلب الشركات على القروض مستقر حالياً عند أقل من 200 مليار يورو، بعد ارتفاع حاد في الأعوام من 2015 إلى 2019.

وأضاف أدريان أن «هذه الأرقام تمثل علامة تحذير، لأنها تُظهر أن الشركات تخشى حالياً من الاستثمار بكثافة في المنشآت والآلات»، مشيراً إلى أن سبب الإحجام عن الاستثمار لا يرجع فقط إلى تأثير جائحة «كورونا»، بل أيضاً إلى غياب أساس طويل الأمد للثقة.

وقال: «هناك العديد من الشكوك بشأن تحقيق اتجاه تصاعدي متواصل»، موضحاً أن تلك الشكوك ترجع على سبيل المثال إلى نقص العمالة الماهرة ومشكلات سلاسل التوريد والإطار السياسي المستقبلي في ألمانيا بالنظر إلى الانتخابات العامة التي ستُجرى في 26 سبتمبر الجاري.

وتأتي تلك المخاوف متزامنة مع ارتفاع أسعار الطاقة وتأثير ضريبة القيمة المضافة، اللذين أديا إلى استمرار التضخم في ألمانيا عند مستوى مرتفع نسبياً. وأكد مكتب الإحصاء الاتحادي أمس، تقديراته السابقة بأنه بعد زيادة قوية في الأسعار في يوليو الماضي، استمر معدل التضخم على أساس سنوي في الارتفاع بشكل معتدل إلى 3.9بالمئة في أغسطس الماضي.